منطقة الساحل والصحراء

عوامل التأزيم ومعوقات الاستقرار

سيدي محمد ولد حدّيذ

طالب دكتوراه: مكونة التاريخ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة نواكشوط

حدد معهد السلام العالمي (IPI) في تقريره الصادر بتاريخ يناير 2013 تحت عنوان "مالي والساحل والصحراء: من إدارة الأزمة إلى الاستراتيجية المستدامة"، ثلاثة تحديات رئيسية مزمنة، تواجه منطقة الساحل عموما، وهذه التحديات هي: التخلف المزمن الناجم عن المعضلة الديموغرافية والبيئية، الأزمات الإنسانية الدورية المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي والتحديات الأمنية والسياسية الأساسية كالإرهاب والجريمة المنظمة[1]. كما أشار تقرير للأمم المتحدة، صادر سنة 2013، حول التداعيات الأمنية المستقبلية للمعضلة الأمنية في منطقة الساحل، وخطورة التراخي في معالجتها إلى أن هذه المعضلة قد تحول" القارة إلى أرض خصبة للمتطرفين، ومنصة انطلاق لهجمات إرهابية واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم"[2]. وبعد عقد من تاريخ صدور هذا التقرير تتجلى وجاهة الاستشراف، من خلال انتشار وتمدد نشاطات جماعات التطرف العنيف في العديد من دول خليج غينيا، أو ما تُعرف بالدول الشاطئية المحاذية لمنطقة الساحل، بل وحتى تجذرها واكتسابها لمصادر القوة والاستمرارية في بلدان المنبع، خاصة منها مالي. لقد ساعدت عوامل عديدة في إنتاج وإعادة إنتاج هذه الوضعية التي تتدهور باستمرار، وعلى رأس هذه العوامل، الطبيعة الجيوسياسية للمنطقة والهشاشة الاجتماعية والسياسية لمعظم بلدان المنطقة.

ويتهيأ من خلال تتبع منحنى الأزمة منذ ظهورها مع بداية الألفية الثالثة، أن الثلاثي المشكل من المهربين والمتطرفين وتجار المخدرات، هو الذي يغذي الأزمة ويخلق باستمرار عوامل ديمومتها وتجذرها، ويتجلى ذلك من خلال قدرة هذا الثلاثي على خلق دورة اقتصادية خارج إطار الشرعية، لتبادل المنافع والمصالح المدرة للدخل، وليس بالضرورة استجابة لحوافز دينية أو عقدية، كما يحاول

---

[1] – (IPI) Mali and the Sahel-Sahara: From Crisis Management to Sustainable Strategy- International Peace Institute, New York, USA, FEBRUARY 2013, P 10

[2]. ثني المنحنى، مقال منشور في مجلة" **منبر الدفاع الإفريقي adf**"، المجلد7، الربع2 من سنة 2014، ص 8

قادة جماعات التطرف العنيف الإيحاء به[1]. ومن الواضح أن هذا النظام الاقتصادي الذي يُوفر فرص عمل ويؤمن دخولا معتبرة، يُحيل بالضرورة إلى وجود دوافع" دنيوية"، وهو ما يعني أن الحافز العقدي لم يعد المحرك الأساسي لأفراد جماعات التطرف العنيف، بل إن هناك منافع اقتصادية يسعى الجميع إلى جنيها. وقبل تناول أثر هذه الدورة الاقتصادية المستندة إلى ممارسات خارج إطار الشرعية، وما يغلفها من دعاوى دينية، ويرافقها من عوامل مرتبطة بالإنسان والمكان، في منطقة الساحل والدول الإفريقية الشاطئية، لا بد تناول أسباب انتشار العنف الذي مهد لظهورها.

أولا: العمل المسلح

ولد الصراع المسلح في منطقة الساحل والصحراء من رحم الأزمة السياسية الجزائرية سنة 1992، فقد مهدت هذه الأزمة وما أعقبها من تداعيات أمنية خطيرة لظهور جماعات التطرف العنيف، التي انزاحت لاحقا من الجنوب الجزائري إلى الشمال المالي، لتبدأ فعلياً ملحمة الصراع المسلح في المنطقة، مع إعلان "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" الولاء لتنظيم" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي". وقد نجم عن هذا الانزياح جنوبا والاستقرار في شمال مالي تحالف غير معلن بين هذه الجماعات المتطرفة وشبكاتٍ محليةٍ تمارس أنشطة اقتصادية خارج إطار القانون، والحركات الانفصالية من العرب والطوارق، وهو التحالف الذي سرعان ما تحول إلى هجوم عسكري كاسح في منتصف سنة 2012، على خلفية انفصال الشمال وإعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد عن استقلال "دولة أزواد". وقد نتج عن هذا الهجوم انهيار مفاجئ للجيش المالي، ما شكّل تهديداً جدياً لوجود الدولة المالية، خاصة بعد نجاح المتمردين في السيطرة على العديد من المدن في شمال ووسط البلاد، وهو ما جعل المنظومة الدولية تتنادى لإنقاذ كيان الدولة المالية في وجه التقدم السريع للمتمردين، وقد تجسد ذلك في عملية" سرفال" التي نفذتها فرنسا بطلب من الحكومة المالية. وبعد نجاح فرنسا والقوات الإفريقية في طرد المتمردين من الوسط والشمال المالي، أسند مجلس الأمن الدولي مهمة حفظ السلام والأمن في الشمال المالي إلى "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي MINUSMA". ويبدو أن عوامل تغذية الصراعات المسلحة في الساحل والمناطق المحاذية شرقا وجنوبا هي في تصاعد مستمر، حتى أثناء فترة تواجد القوات الفرنسية في مالي، وفي ظل ما بدا حينها أنها هزيمة "ظاهرة" ألحقتها فرنسا بتنظيمات التطرف العنيف والحركات الانفصالية في شمال مالي بعد سنة

---

[1] –Abderrahmane, Abdelkader, "Terrorisme et trafic de drogues au Sahel ", Le Monde, 19 juillet 2012

مقال منشور في **صحيفة Le Monde** الفرنسية، 19/07/2012، على الرابط التالي:
http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/07/19/terrorisme-et-trafic de drogues-au-sahel_1735046_3232.html

2013. ويتأكد انتشار وتوسع هذا الصراع المسلح في ضوء تمدد التنظيمات المتطرفة المسلحة في عموم منطقة الساحل ودول الجنوب ودول خليج غينيا، خاصة جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" وتنظيم "الدولة الإسلامية" بفرعيه في الصحراء الكبرى وفي غرب إفريقيا.

لقد شكل الانتشار الأفقي للسلاح في فضاء الساحل والصحراء وخاصة إقليم أزواد، بعد "انفجار" مخزون السلاح الليبي وازدهار تعاطي وتجارة السلاح في المنطقة، أحد أهم الروافد التي تغذي العمل المسلح وتُمده بعوامل الاستمرار، غير أن رافدا آخر لا يقل أهمية، حسب تقارير الخبراء الأمميين ظل دائما مصدرا للسلاح المستخدم من طرف الجماعات المتطرفة في شمال مالي، وهو تكنات الجيش المالي، ف"الكمية الكبرى من السلاح والعتاد التي جمعوها (...) متأتية من نهب مخازن [السلاح] المالية، إثر هجمات مباشرة ضد الجيش.."[1].

لقد مهد الصراع المسلح وغياب القانون والنظام لترسيخ دعائم اقتصاد محلي، نشأ وازدهر خارج الأطر القانونية، لكنه أرسى "نظاما اقتصاديا"، له آلياته وفواعله وأدواته الخاصة، بل وفرصه المربحة ومداخيله المدرة.

ثانيا: النشاطات الاقتصادية غير الشرعية

في دراسة[2] أعدها خبراء في مجال الجرائم المالية وخاصة تبييض الأموال، لصالح قطاع العدالة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003، ورد أن "مئات المليارات من الدولارات يتم ضخّها سنويًا عبر "نظم تحويل القيمة غير الرسمية" IVTS Informal Value Transfer Systems. وإذا أضفنا صيغة الحساب المراسل the correspondent account method. وهي صيغة معتمدة، يتم إجراؤها من خلال الخدمات المصرفية الدولية المعترف بها، رغم أنها لا تضمن معرفةً للعملاء المسجلين في الولايات المتحدة ولا الغرض من التحويل، والمتلقي النهائي غير معروف للبنوك الأمريكية والبنوك الضامنة. فإن الحجم الإجمالي سوف يرتفع إلى تريليونات الدولارات.... وقد عرّفت الدراسة المذكورة هذه النظم أو "الحيل" بأنها "مجموعة من الأساليب والشبكات، تعمل بطرق متشابهة وتؤدي خدمات أو وظائف

---

[1]– Peter Tinti, Le trafic de drogue dans le nord du Mali, Un équilibre criminel fragile, RAPPORT DE RECHERCHE, Numéro 14, ENACT, Institut d'études de sécurité (ISS) et INTERPOL, Global Initiative Against Transnational Organized Crime, septembre 2020, P13

المزيد من المعلومات حول هذه الدراسة الممولة من الاتحاد الأوربي سنة 2020، على الرابط أدناه، 02 03 2021:
https://enact-africa.s3.amazonaws.com/site/uploads/2020-09-17%20drug%20trafficking-research-paper-french.pdf

[2] - Nikos Passas, INFORMAL VALUE TRANSFER SYSTEMS, TERRORISM AND MONEY LAUNDERING, The U.S. Department of Justice, A REPORT TO THE NATIONAL INSTITUTE OF JUSTICE, Northeastern University, November 2003, P7

مماثلة، تضمن نقل الأموال وتحويلات القيمة من مكان إلى آخر، نيابةً عن الجهات الفاعلة القانونية أو الإرهابيين أو الجماعات الإجرامية الأخرى، بحيث تتم هذه العملية بشكل غير رسمي ودون ترك آثار واضحة، وربما دون ترك أي أثر على الإطلاق".

وتشمل الجرائم الناجمة عن "نُظم تحويل القيمة غير الرسمية" IVTS" الإفلات من مراقبة حركة الأموال (هروب رأس المال)، التهرب الضريبي، شراء الأسلحة غير القانونية أو المخدرات أو شراء سلع غير قانونية/أو خاضعة للرقابة، دفع الرشاوى، انتهاكات الملكية الفكرية، تلقي فدية، إتمام إجراءات الدفع الخاصة بالتهريب غير الشرعي للأجانب، إتمام إجراءات الدفع الخاصة بالتجارة غير القانونية لأعضاء جسم الإنسان، تشجيع الاحتيال المالي، تمويل الأنشطة المسلحة أو الإرهابية، تبييض عائدات الجريمة..."[1].

لكن اللافت في التعريف الذي أوردته الدراسة، هو أنه ينطبق على الكثير من الممارسات في مجال تحويل وتلقي الأموال في منطقة الساحل بصفة عامة، فقد حددت الدراسة في تعريف أكثر دقة ل" نظم تحويل القيمة غير الرسمية" IVTS أنها تشمل "أي شبكة أو آلية يُمكن استخدامها لتحويل الأموال أو القيمة، من مكان إلى آخر دون ترك أثر ورقي رسمي للمعاملة بأكملها، أو دون المرور عبر مؤسسات مالية رسمية."[2]... وهو تعريف ينطبق على القطاع المالي غير المصنف في هذه المنطقة، والذي شهد نموا كبيرا لوكالات تحويل الأموال، وهو ما يعني إمكانية توظيف هذا القطاع المالي الخارج عن الرقابة لتمرير المعاملات غير القانونية بمختلف أشكالها، وإعادة توجيه الأموال المتأتية من الممارسات والأنشطة غير الشرعية، بغية تبييضها ودمجها في الدورة الاقتصادية المحلية بكل سهولة. لكن الدراسات أثبتت أيضا أن هذا التبييض يمكن أن يمر حتى من خلال البنوك نفسها، باستخدام تقنيات احتيال توفرها الشبكة العنكبوتية، من قبيل" قرصنة حسابات بنكية وبطاقات قرض لأشخاص آخرين لسرقة أموال [...]، فعملياتهم [جماعات تبييض الأموال] تمر غالبا من خلال البنوك، أي بواسطة الخدمات المصرفية عبر الانترنت web banking، أو الدفع عن بُعد، وهي أنواع مختلفة لعمليات الدفع الإلكترونية. وتعني عمليات الدفع بواسطة الخدمات المصرفية web banking وعبر الهاتف المحمولmobile banking، معاملات مالية من خلال الإنترنت أو الهاتف المحمول أو الجهاز

---

[1] – Idem, P 12

[2] –Ibid, P P 14, 15

المحمول، وبصفة عامة، فهي خدمات يمكن القيام بها دون امتلاك حساب بنكي."[1] وإذا كان غسيل الأموال "القذرة" قد وصل إلى هذه المستويات في العالم حسب هذه الدراسة، التي تم نشرها سنة 2003، فمن المرجح أن اكتشاف شبكات تهريب المخدرات، خاصة منها الهيروين والكوكايين لفضاء الساحل "السائب"، واستخدام طرقه ومسالكه" الآمنة نسبيا" في تنشيط تجارة المخدرات، منذ بداية الألفية الثالثة، قد ساهم في الرفع من حجم الأموال التي يتم تبييضها عبر العالم وفي منطقة الساحل والصحراء على وجه الخصوص.

وفيما يلي استعراض لأهم عوامل الأزمة ذات المنشئ الاقتصادي.

1. تهريب السلاح

في أحدث إحاطة لها حول انتشار الأسلحة في العالم بتاريخ 5 فبراير 2020، أشارت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح السيدة إيزومي ناكاميتسو إلى أن "التراكم والنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها، يواصلان تأجيج النزاعات المسلحة والجرائم وإدامتها وتفاقمها" في مناطق عديدة حول العالم، خصوصا في أفريقيا[2]. والحقيقة أن بداية النشاط المرتبط بتهريب السلاح في منطقة الساحل والصحراء كانت في الجنوب الجزائري، مع الصراع بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال وأجهزة الأمن الجزائرية، حيث تمكنت هذه الجماعة من الاستحواذ على كميات معتبرة من الأسلحة، فحسب جهات أمنية فإن ما يقدر بمئات الآلاف من البنادق من نوع كلاشنكوف، بالإضافة إلى الراجمات والمتفجرات تنتشر في المنطقة، غير أن ما ساهم بالفعل في تعزيز ظاهرة الاتجار بالأسلحة هو الارتباط بين الفصائل المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال، منذ إعلانها فرعا تابعا لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي سنة 2006[3].

وسوف تشهد سنة 2011 حدثا استثنائيا، وهو انتشار ترسانة السلاح الليبي في كامل منطقة الساحل، بعد سقوط معمر القذافي، حيث صرح مسؤول أممي معني بالموضوع قائلا: "إن الأرقام المقدمة

---

[1]– Mamadou Mouth Ban, LE CRIME ORGANISE DANS LE SAHEL, L'utilisation du numériques et les politiques de prévention, L'Harmattan, Sénégal, 2018, P 141

[2]– المزيد من المعلومات حول انتشار السلاح في منطقة الساحل في دراسة على موقع الأمم المتحدة، 05 02 2020، على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2020/02/1048692

[3]. عقيد محمد المختار العلوي، التعقيبات الوضعية الأمنية في الساحل وارتداداتها على المغرب العربي، أزمة الأمن في منطقة الساحل وانعكاساتها على بلدان المغرب العربي، مجموعة مؤلفين، صادر عن مؤسسة كونراد ادناور والمركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية، التوفيق 2004، ص 95

مقلقة: ما بين 1080000 قطعة سلاح خفيفة، وبضعة آلاف من الأسلحة الثقيلة، وإذا لم تكن ليبيا قد وصلت إلى استعادة استقرارها وأمنها، فما ذلك إلا بسبب هذه الترسانة من التسلح الذي يصعب على الدولة مراقبته."[1]

ومن المُرجح أن عناصر كتائب القذافي من المقاتلين الأزواديين قد اصطحبوا معهم، عند عودتهم إلى إقليم أزواد ترسانة كبيرة ومتنوعة من الأسلحة النوعية، وهو ما يُعزز فرضية أن يكون لعودتهم علاقة مباشرة بإطلاق التمرد الأخير، الذي شهده شمال مالي سنة 2012. وتُشير الدراسات إلى أن تدفق الأسلحة الليبية قد حوّل شمال النيجر إلى مركز لتهريب الأسلحة، حيث غدت منطقة آكاديز سوقا جهوية كبيرة لتجارة الأسلحة، كما تحول بالمثل جنوب الجزائر إلى معبرٍ للأسلحة إلى النيجر وشمال مالي[2]، ومن هناك إلى معظم دول الساحل والدول الإفريقية الشاطئية.

وخلافا للتقديرات السابقة، فإن ذات المصادر تشير إلى أن أسلحة الجيش المالي شكلت النسبة الأكبر من الأسلحة التي غنمها الجيش الفرنسي في حربه مع الجماعات المتطرفة في شمال مالي، وليست الأسلحة الليبية، وهو ما يوحي بأن الصراعات القديمة في المنطقة هي من أهم مصادر الأسلحة المنتشرة في الساحل[3]، بل إن استهداف التنظيمات المتطرفة لثكنات الجيوش في منطقة الساحل، ونجاحها في أحايين كثيرة في الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، يشي بأن مصدراً جديداً لتسليح هذه الجماعات أصبح متاحاً، وهو مخازن أسلحة الجيوش النظامية.

2. تجارة المخدرات

يعود تاريخ ظهور تجارة تهريب المخدرات عبر إفريقيا الشمالية والغربية إلى الثمانينيات، حيث فتح نشاط تهريب السجائر والسلع المشروعة شهية شبكات الجريمة المنظمة حول إمكانية استخدام فضاء الساحل والصحراء لتهريب مختلف أنواع الممنوعات، ليبدأ بالفعل تاريخ هذه التجارة غير المشروعة في المنطقة. ولهذه التجارة مساران، المسار الأول يمر من شرق إفريقيا ويتم عبره تهريب الهيروويين، والمسار الثاني يعبر غرب إفريقيا ويتم عبره تهريب الكوكايين، ويلتقي هذان المساران في الصحراء، ليسلكا

---

[1]. المرجع نفسه، ص 96

[2]–RAPPORT D'INFORMATION N° 720, fait au nom de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées par le **groupe** de **travail "Sahel"**, SÉNAT, SESSION EXTRAORDINAIRE DE 2012-2013, P 111

[3]– Idem, Op, Cit, P 111

طرقا جديدة عبر التشاد، النيجر ومالي[1]. ويكمن خطر تجارة المخدرات في كونها غدت مع بداية الألفية الثالثة، تُشكل أحد أهم مصادر التمويل المحتملة للجماعات المتمردة الناشطة في دول الساحل وللنشاطات الاقتصادية غير المشروعة والمتطرفين، حيث تساعد في شراء المعدات ودفع الرواتب للأفراد[2]، وهو ما ساهم إلى حد بعيد في انتشار التمرد والأعمال الخارجة على القانون بمختلف أشكالها، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني في عموم منطقة الساحل، فمع "بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ المهربون في نقل شحناتٍ كبيرةً من الكوكايين عبر شمال مالي، باستخدام شبكات إجرامية تمتهن بالأساس الاتجار بالقنب الهندي والسجائر المهربة.

لقد شكل ظهور مادة الكوكايين بصفة خاصة مع بداية الألفية الثالثة، مرحلة هامة في مسار تجارة المخدرات في منطقة الساحل، لكن هذا المخدر الغالي والثمين ساهم أيضا بشكل فعال في ازدهار "اقتصاد الجريمة"، وقوض جهود الدول الرامية إلى القضاء على النشاطات الاقتصادية خارج الأطر القانونية، وساهم في ظهور جماعات فاسدة في جميع أجهزة الدولة، تساعد على تسهيل عبور وإعادة نقل وتصدير الكوكايين، وهي" تسهيلات" تعود على هذه الشبكات العابرة للأنظمة الحاكمة والمجتمعات المحلية، بعوائد تصل إلى مليارات الدولارات سنويا[3]. ومن تجليات نجاح هذه الشبكات المحلية التي غدت ظهيرا لمهربي المخدرات، في الدور المسند لها هو قدرتها على توظيف موانئ بحرية لبعض الدول الإفريقية الشاطئية لتأمين مرور هذه المخدرات، الموجهة إلى أوربا باستخدام المسالك البرية ووسائل النقل الجوي، عبر دول الساحل[4].

ويشكل غياب الدولة عن مناطق شاسعة في منطقة الساحل والصحراء، عامل إغراءٍ لشبكات تجارة المخدرات لمواصلة نشاطاتها، بالتحالف مع الشبكات المحلية وأحيانا مع بعض جماعات التطرف العنيف. وتشير المصادر إلى أن هذه التجارة بلغت ذروتها بين سنتيْ 2007 و2008 "بتقديرات بلغت 47 طنا بين سنتي 2007 و2008، قبل أن تتناقص هذه الكمية خلال السنوات التالية، لتصل إلى النصف في سنة 2017، وفي سنة 2018 قدر مسؤول أممي رفيع في غينيا بيساو أنه" لا أقل من 30 طنا" من

---

[1] – MOHAMED FALL OULD BAH, Travaux du Colloque des Think Tanks Sahéliens, Nouakchott, Mauritanie les 14 et 15 Décembre 2019, N 09, Institut Mauritanien des Etudes Stratégiques IMES, Première édition 2020, P 61

[2] – Idem, P 61

[3]–RAPPORT D'INFORMATION N° 720, Op, Cit, P 108

[4]. عقيد محمد المختار العلوي، مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص ص 95، 96

الكوكايين تدخل إلى غينيا بيساو كل سنة، ولكن لا يوجد أي تقدير يوثق به للنسبة المئوية من هذه الكمية التي تمر عبر مالي."[1]

وتتخذ القوافل البرية لتجارة المخدرات من المحطات (المدن) والطرق الصحراوية القديمة في منطقة الساحل، وخاصة شمال مالي معبراً دولياً نشطاً لتهريب المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية، لكنها تضطر في كل مرة أمام الملاحقة إلى تغيير هذه المسالك والمحطات.

ويعود سبب تغيير مسار تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوربا والشرق الأوسط، من الجو والبحر إلى طرق القوافل الصحراوية القديمة، إلى "تشديد التدابير الهادفة إلى الحد من إنتاج ونقل وبيع هذا المخدر الذي تنتجه أقوى العصابات في أمريكا الجنوبية، ولا سيما في كولومبيا وبوليفيا وبيرو والاكوادور، وذلك بعد تزايد استهلاك الكوكايين في الولايات المتحدة وأوروبا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، حيث استُكمل تشديد التشريعات باعتماد عدة تدابير تهدف إلى تفكيك شبكات النقل الجوي والبحري للمخدرات بين أمريكا اللاتينية وأوروبا، وقد أجبرت هذه الإجراءات المهربين في أمريكا الجنوبية على تغيير الطريقة التي يزودون بها أوروبا بالكوكايين. وابتداءً من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حدث تحول كبير في الطرق المستخدمة لنقل المخدرات إلى أوروبا، ليصبح غرب إفريقيا منطقة عبور إلى الدول الغربية، حيث يتم نقل المخدرات عن طريق القوارب أو الطائرات إلى دول، مثل غينيا بيساو وسيراليون وغينيا وغانا ونيجيريا، قبل شحنها إلى أوروبا."[2]. ويُرجح أن تجارة المخدرات بالذات وما يترتب عليها من سيطرة على الطرق والمسالك الصحراوية[3]، هي الأصل والسبب الرئيسي في الصراعات التي تنشب بين بعض الأطراف المحلية، رغم أنه في الغالب يتم الدفع بأسباب أخرى سياسية أو قبلية، للتغطية على السبب الحقيقي للصدامات المسلحة، التي تحدث من حين إلى آخر في شمال مالي.

لقد ساعدت العوائد الكبيرة، المتأتية من تجارة وتهريب المخدرات في بعض دول الساحل على تشكل أقطاب نفوذ من كبار ممتهني هذا النشاط غير المشروع، داخل الدولة والمؤسسة الاجتماعية والهيآت السياسية العاملة من الأحزاب والحركات السياسية، وهو ما أضعف سلطة الدولة وحولها إلى جهاز

---

[1] - Peter Tinti, Op, Cit, P5, P6

[2] – Serigne Bamba Gaye, Connections between Jihadist groups and smuggling and illegal trafficking rings in the Sahel, Friedrich-EbertStiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa (FES PSCC), Senegal, 2018, P10, P12

[3] – المزيد من المعلومات حول هذا الموضوع في مقال على موقع **مركز الجزيرة للدراسات**، 19 01 2015، على الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/en/node/3800

إداري مترهل، مرهون لهؤلاء النافذين الذين حوَّلوا، في محاولة لإضفاء صفة الشرعية على نشاطاتهم المشبوهة جزءا كبيرا من عائدات تهريب المخدرات إلى القطاع الاقتصادي المصنف، مثل الاستثمار في شركات النقل وشراء الأراضي والعقارات ومشاريع البناء والتنمية الحيوانية والأغذية، وكذلك في الأصول والشركات. وقد نجم عن هذا الواقع توازن "إجرامي" هش، يسمح باستمرار الاتجار بالمخدرات، رغم حالة تقاسم النفوذ التي تطبع المنطقة بين مختلف الجماعات المسلحة المتصارعة في الساحل، بل إن هذا التوازن قد نجم عنه مع مرور الوقت تقبل اجتماعي لظاهرة تهريب وتجارة المخدرات، لدرجة ظهور حي في مدينة غاوه يسمى Cocaïne-bougou، وهذه التسمية تعني حرفيا باللهجة المحلية قرية الكوكايين[1].

3. أموال الفدى

شكلت محنة السواح الأوربيين، الذين تعرضوا للاختطاف سنة 2003 في جنوب الجزائر على يد عمار الصايفي [المكنى عبد الرزاق البارا]، بدايةَ اهتمام جماعات التطرف العنيف بأهمية الأموال المتأتية من الفدى لتمويل نشاطاتها، حيث اضطرت حكومات هؤلاء السواح حينها إلى دفع أموال ضخمة من أجل الإفراج عنهم[2].

كانت تلك هي البداية الفعلية لظهور "صناعة أخذ الرهائن" في منطقة الساحل والصحراء، حيث أضحت هذه الصناعة منذ ذلك التاريخ المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات المتطرفة. وقد قُدرت "مداخيل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحده من أموال الفدى، بين عامي 2005 و2011 فقط، بمبلغ 65 مليون دولار، وهو ما شكل حينها نصيب الأسد من ميزانية هذا التنظيم السنوية البالغة 15 مليون يورو أي ما يعادل 18 مليون دولار .. حيث استهدفوا بصفة أساسية العاملين في المجال الإنساني، الفاعلين الاقتصاديين وأسرهم، السواح والدبلوماسيين..."[3]. ومن المُرجح جدا، في ضوء استمرار "صناعة الخطف" في منطقة الساحل، وما يعقبها من عمليات إطلاق سراح الرهائن التي يلفها الغموض غالبا، "أن يكون خطف الرهائن قد غدا النشاط الأكثر مردودية، إذ إن تحرير كل

---

[1] – Peter Tint, P 2,3,9,10,12

[2]. محمد محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفاؤها في أزواد، النشأة وأسرار التوسع، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى 1435هـ، 2014م، ص 37

[3]. المزيد من المعلومات حول حجم مداخيل جماعات التطرف العنيف من أموال الفدى في دراسة بتاريخ 05 2018 03، على الرابط التالي:

https://www.aa.com.tr/fr/afrique/la-prise-dotage-contre-rancon-premi%C3%A8re-source-de-financement-du-terrorisme-en-afrique-expert-/1133556#

رهينة ترافقه . سواء كان ذلك علنا أم لا . تسوية مالية، فسيناريو المحادثات هو نفسه: التبني، الأدلة، الفدية، ويتضمن غالبا جانبا معلوما للجميع (تحرير الأفراد المحتجزين)، وجانبا غامضا (...)، فقد ضاعفت أموال الفدى بشكل سريع من قدرات الحركات "الجهادية" (...)، التي وجهت كل نشاطاتها بشكل فعلي إلى مجال خطف الرهائن الغربيين."[1].

وتمر هذه" الصناعة" بمراحل، تبدأ ب" توظيف شركاء محليين مقابل أجر، للحصول على المعلومات ومراقبة الضحايا قبل القبض عليهم، وقد يقتضي الأمر الدفع لجماعات محلية مسلحة لتتولى تنفيذ عملية الاختطاف، وبمجرد القبض على الرهائن، يقوم تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بنقلهم إلى ملاجئه في شمال مالي، لتبدأ عملية مفاوضات معقدة من أجل تحرير الرهائن، وهي العملية التي شاركت فيها في أحايين كثيرة حكومات إفريقية (مالي، بوركينا فاسو والنيجر)، والأعيان المحليون وحتى زعماء المتمردين"[2]. وحول أوجه توظيف وصرف أموال الفدى التي تحصل عليها الجماعات المتطرفة في المنطقة ودورها في تعميق الأزمة الأمنية واستمراريتها، فإن هذه "الأموال الناتجة عن عمليات الاختطاف تُزوِّد الجماعات الإرهابية بالموارد التي تحتاجها لتمويل أنشطتها الدعوية والتجنيدية، ولكن قبل كل شيء لشراء الأسلحة والأدوية والطعام والآليات والهواتف التي تعمل بالأقمار الصناعية، حيث يتم إنجاز هذه المشتريات من خلال المهربين المنتشرين في الصحراء، إذ بدونهم، سيُحرم تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" من الخدمات اللوجستية التي يحتاجها"[3].

وقد دفع هذا التجاوب الذي أبدته حكومات غربية في مجال دفع الفدية عن مواطنيها، بعض الخبراء الأمنيين إلى اعتبار الدول الأوروبية مسؤولة عن القوة التي أصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يحظى بها، بسبب الأموال الضخمة التي حصل عليها هذا التنظيم، مقابل الإفراج عن مواطني دول أوربية[4].

والحقيقة أن الدول الغربية ليست هي المصدر الوحيد لهذه الفدى، بل قد تكون الحكومات المحلية في أحايين كثيرة أحد هذه المصادر. ففي المرات النادرة التي تتكشف فيها خيوط وتفاصيل فدية معينة،

---

[1] – MOHAMED FALL OULD BAH, Op, Cit, P P 56, 58

[2] – Serigne Bamba Gaye, Op, Cit, P15

[3] – Idem, P15

[4].نفوذ القاعدة يهدد القارة السمراء بعد خسارة قواعدها في المغرب العربي، مقال منشور في صحيفة" العرب" الإلكترونية، بتاريخ 2014/03/06، العدد 9491، ص 6

على الرابط التالي:http://www.alarab.co.uk/?id=17021

يظهر أن هذه الحكومات لا تتردد في التواصل مع الجماعات الخاطفة عبر قنوات خاصة و"معتمدة"، لتأمين دفع المبالغ المطلوبة وحتى إطلاق سراح بعض أعضاء هذه الجماعات المتطرفة، لقاء إطلاق سراح رهائن من هذه الدول.

ورغم التدابير القانونية المُجرِّمة لدفع الفدية، المتخذة من طرف مجلس الأمن الدولي والملزِمة للدول والهيآت، فإن منحنى الاختطاف في منطقة الساحل آخذ في الارتفاع، فقد تم تسجيل زيادة كبيرة في عمليات الاختطاف في منطقة الساحل، حيث تم الإبلاغ عن 7 حوادث في سنة 2016، مقابل 111 حادث اختطافٍ في سنة 2019، وقد أمَّنت عمليات الاختطاف هذه لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أكثر من 110 ملايين دولار أمريكي، منذ سنة 2003[1].

4. التنقيب السطحي عن الذهب

في دراسة أعدها ونشرها الاتحاد الأوربي في سبتمبر 2020، في إطار مشروع" إيناكت"، وهو برنامج مخصص "لتعزيز قدرة إفريقيا على استجابة أكثر فاعلية للجريمة المنظمة عبر الوطنية"، ورد أن "بعض الاقتصادات غير المشروعة تنمو بالفعل في هذه المناطق، خاصة قطاع التنقيب (الأهلي) غير القانوني عن الذهب، والذي تستفيد منه بشكل مباشر الجماعات "الجهادية" المرتبطة ب"القاعدة" و"الدولة الإسلامية"... [بل إن] العديد من المصادر يؤكد، على سبيل المثال، أن أرباح الاتجار بالمخدرات تُستثمر في قطاع تعدين الذهب الأهلي سريع النمو في كيدال. وتستند هذه الاستثمارات إلى الرغبة في غسل الأموال غير المشروعة، ولكن أيضًا لتحسين العوائد التي يمكن أن تساهم بعد ذلك في زيادة القوة أو النفوذ.."[2]. و" وفقًا لمجموعة الأزمات الدولية (ICG)، فإن" الإرهابيين" يهرعون إلى الذهب في منطقة الساحل"[3]. وتُبرز هذه المعطيات الخطر الكبير الذي يمكن أن يشكله هذا القطاع غير المصنف، من حيث إمكانية استغلاله من طرف الجماعات الخارجة على القانون، في حالة غياب أي رقابة أمنية أو قانونية لتنظيمه وضبطه، ومراقبة حركة العوائد المالية الكبيرة المتأتية منه. فقد توفر السوق السوداء الموازية، التي تنشأ وتنمو بسرعة في مناطق التنقيب السطحي عن الذهب إمكانيات هائلة للجماعات المتطرفة، لتبييض ما لديها من أموال الفدى والمخدرات وتجارة

---

[1] –Global Terrorism Index 2022: Measuring the Impact of Terrorism, Institute for Economics & Peace. The ninth edition of the Global Terrorism Index (GTI), Sydney, March 2022, P 50

[2] –Peter Tinti, Op, Cit, P P 11, 13

[3]. المزيد من المعلومات في مقال منشور على موقع صحيفة **MALIWEB** المالية، 05 10 2020، على الرابط التالي:
https://www.maliweb.net/la-situation-politique-et-securitaire-au-nord/nord-du-mali-comment-eviter-que-lor-ne-serve-au-financement-du-terrorisme-2898300.html

السلاح وتأمين ثرواتها، من خلال استهداف المنقبين وإغرائهم بالتعامل مع وكلاء هذه الجماعات، وتقديم أسعار تفوق أسعار الهيآت المالية الرسمية، وخاصة البنوك المركزية.

والظاهر أن دول الساحل تستند في تشجيعها لهذا النشاط الاقتصادي المدر للدخل على معطيات موضوعية، من أبرزها أنه شكل خلال السنوات الأخيرة رافعة حقيقية للقطاع غير المصنف، وهو ما يظهر جليا في تعزيز الدخل القومي وتوفير فرص عمل لفئات عريضة من الشباب. ورغم هذه المنافع الاقتصادية، إلا أن الاستمرار في فتح المجال للتنقيب السطحي عن الذهب، يُحتم تطبيق معايير وتدابير قانونية وأمنية صارمة وموازية، تؤمن استمرار هذه المنافع، لكنها تضمن في المقابل ضبط ومراقبة مداخيل هذا النشاط الاقتصادي.

وتستند مخاوف الكثير من المراقبين حول إمكانية توجيه جزء من مداخيل هذا النشاط لتمويل نشاطات جماعات التطرف العنيف إلى تجارب دول الجوار، خاصة دولة مالي، مهد الأزمة، حيث تردد بالفعل صدى هذه المخاوف في صحيفة مالي ويب MALIWEB، في مقال لها تحت عنوان :"كيف يمكن تجنب أن يتحول الذهب إلى أداة لتمويل الإرهاب؟"، فقد أشارت الصحيفة إلى أن "الجماعات المسلحة بدأت بالفعل منذ سنة 2016 سيطرتها على مواقع التنقيب عن الذهب في المناطق التي تعاني من غياب أو ضعف الدولة، ويغذي جشع هذه الجماعات ازدهار قطاع الذهب الأهلي منذ اكتشافه سنة 2012. وتسعى الجماعات الإرهابية إلى خنق دول الساحل اقتصاديا، وكما هو الحال في الحرب، يجوز استخدام كل الوسائل، فهم يحاولون السيطرة على مناجم الذهب من أجل تأمين قدرة مالية وعسكرية، وهذا ما يفسر تكاثر الهجمات في مناطق التنقيب عن الذهب في مالي وبوركينافاسو والنيجر."[1]. وأشارت الصحيفة إلى أن مناطق التعدين الأهلي هذه تشكل "أرضًا خصبة للتجنيد والتدريب، والتمرن على استخدام المتفجرات... فقد تم العثور على نترات الأمونيوم، وهو مكون يستخدم في تعدين الذهب في الشمال، في العبوات الناسفة المستخدمة في الهجمات في المنطقة (...) فالجماعات "الإرهابية" تعرف كيف تستغل غضب وإحباط بعض عمال مناجم الذهب السطحي، الذين قد يشعرون بأنهم مُستبعدون من طرف نظام حكم المجتمعات الصناعية"[2].

5. الزكاة والمغارم "الشرعية"

تُشير بعض الدراسات التي تتناول مصادر تمويل الجماعات المتطرفة، إلى أن هذه الجماعات تفرض غرامات على الأثرياء من سكان المناطق الخاضعة لسيطرتها، تحت دعوى المساهمة في المجهود

---

[1] –Idem

[2]– Idem

الحربي "الجهادي" وتوفير الحماية للسكان المحليين، وهو إجراء "ربما يجد مسوغه في تقليد فقهي قديم، يسمح بتقديم "المساهمة المالية" بدلا عن الاشتراك في القتال"[1]. وقد ترسخ هذا "التقليد الفقهي" بعد سجال دار بين علماء منطقة الصحراء وجوارها، خلال القرون الماضية حول سُبل مواجهة الفوضى الأمنية وغياب سلطة مركزية في المنطقة، حيث أفضى هذا السجال إلى إجماع "كبار فقهاء المنطقة [على] ضرورة المداراة بوصفها الوسيلة المتاحة لحماية الأموال والأنفس والأعراض..[ف] المغرم بالشكل الذي كان معروفا لدينا هو ما يُعطى بصفة منتظمة من المال، على كره ومشقة اعتمادا على الممارسات العرفية، ويُوظف على الأفراد والجماعات."[2]، وربما كان لهذا التأصيل الفقهي لمثل هذه الممارسة دور في تقبل السكان المحليين لدفع هذا "المغرم"، نظرا للوحدة المذهبية والثقافية لعموم سكان الصحراء[3]. وقد أوجدت هذه الممارسة مصدر دخل ثابت ومضمون للجماعات المتطرفة في مناطق سطرتها، وتشمل هذه المغارم المفروضة بقوة الأمر الواقع المداخيل المتأتية من الزكاة، التي تتم جبايتها كرها أو اختيارا. وفي سبيل تأمين مصدر دخل إضافي لهذه الجماعات، شرعت بعض هذه الجماعات، إلى مصادرة قطعان الماشية المملوكة للسكان المحليين في مناطق نفوذها.

والواقع أنه من بين جميع المصادر التي تؤمّن مداخيل ثابتة للجماعات المتطرفة، وتساهم في ازدهار "اقتصاد الجريمة"، تبرز ثلاثة مصادر، غدت رئيسية بالنسبة لهذه الجماعات، وهي الزكاة المدفوعة كرها أو طوعا، والمداخيل المتأتية من مصادرة قطعان الماشية، والتنقيب السطحي عن الذهب كأهم هذه المصادر، نظرا لانتشار هذا النشاط في أغلبية دول الساحل المشمولة بهذه الأزمة. فرغم الجهود الأمنية والقانونية الأممية، والحصار وسياسة تجفيف المنابع المتبعة من طرف الدول والجيوش النظامية في المنطقة، فإن خطورة الاعتماد على هذه المصادر الثلاثة حصرا، تكمن في أنها أصبحت مع الوقت تشكل دعائم مقاربة اقتصادية ومالية، تؤمن لهذه الجماعات المتطرفة إمكانية الاعتماد الكلي على مصادرها الذاتية والاستمرار في تمويل عملياتها في مناطق نفوذها، ذلك أنه حتى مع تشديد الحصار وتوقف تجارة المخدرات وتهريب السلاح والسلع المشروعة والمحرمة وعمليات

---

[1] – MOHAMED FALL OULD BAH, Op, Cit, P 57

[2] . محمد المختار ولد السعد، الفتاوى والتاريخ، دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا من خلال فقه النوازل، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 2000، ص ص 84، 85

[3]. عبد الودود ولد الشيخ عبد الله (ددود)، الحركة الفكرية في بلاد شنقيط حتى نهاية القرن الثاني عشر . (18م)، مركز الدراسات الصحراوية، طبعة 2015، ص 38

الاختطاف، فإن هذه الحركات سوف تظل، من خلال المصادر الثلاثة المذكورة، قادرة على الحركة وتنفيذ عمليات ضد المدنيين والجيوش النظامية.

6. تهريب السلع

مع بداية الثمانينيات، ظهر النشاط المرتبط بتهريب السلع المشروعة، خاصة منها المواد الغذائية والسجائر وسلع الغش التجاري، وكان ذلك قبل ظهور الأنواع الأخرى من التهريب في المنطقة. ويُرجح أن البداية الفعلية لهذا النشاط كانت "مع نزاع الصحراء الغربية، حيث استقر اللاجئون الصحراويون في مخيمات قرب مدينة تيندوف الجزائرية، وقد استفادوا بسبب هذه الوضعية من المساعدات الإنسانية المقدمة من طرف المجموعة الدولية، وتم بيع بعض هذه السلع الموزعة على اللاجئين في المخيمات في هذه المنطقة، بل وحتى في جميع مناطق الصحراء، وذلك إلى جانب سلع أخرى قادمة من شمال مالي وشمال النيجر. وتوجد هذه السلع في المناطق الموريتانية الحدودية."[1]. ويستهدف مهربو السلع الاستهلاكية أنواعا محددة من هذه السلع، تحظى بالدعم من طرف بعض البلدان في المنطقة، مثل الجزائر وليبيا قبل سقوط نظام القذافي، وتشمل هذه السلع السكّر، السّميد، الحليب والمحروقات. ونظرا لسياسة الدعم الهادفة إلى تعزيز القدرة الشرائية لمواطني الدول التي تتبنى هذه السياسة، تصبح السلع المدعومة أقل سعرا من مثيلاتها في الدول الأخرى، وهو ما يشكل فرصة للتربح، من خلال شرائها وتهريبها وبيعها خارج الحدود، بأسعار أكثر بكثير من أسعار بيعها في البلدان التي توفر هذا الدعم.

لكن أهمية هذا النشاط في مسار تطور الجريمة المنظمة، والذي اقتصر في البداية على تهريب السلع المشروعة والسجائر، تكمن في أنه فتح عيون المهربين مع الوقت على إمكانية تهريب سلع أخرى غير مشروعة، بما في ذلك أنواع المخدرات وحتى تهريب البشر. لقد أدى الجفاف والتهريب إلى تغييرات جذرية على مستوى المؤسسة الاجتماعية المحلية، ونجم عنه تحول جماعي عن المهن التقليدية التي تربط السكان بالأرض، فبعد موجات الجفاف في السبعينيات والثمانينيات، تحول العديد من البدو إلى الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة من أجل البقاء، فقد "تشكل سوق حقيقي، غيّر مهنة سكان هذه المناطق. ليتخلوا عن حياتهم المهنية كرعاة ومزارعين، وينخرطوا في الاتجار غير المشروع[2]"، لقد "نشأ اقتصاد "الجريمة" العابر للحدود من التواطؤ مع بعض السلطات التقليدية المحلية، مع قليل أو كثير من الدعم الضمني من طرف السكان المحليين... وتدريجيا، أصبحت اقتصادات

---

[1]– MOHAMED FALL OULD BAH, Op, Cit, P 59

[2] – Serigne Bamba Gaye, Op, Cit, P 9

المناطق الحدودية منفصلة عن الاقتصادات الوطنية، ومرتبطة بشبكات متعددة الجنسيات، يهيمن عليها المهربون وممتهنو التجارة غير الشرعية، وهذه التجارة يسيطر عليها التجار المرتبطون بالأرستقراطيات المحلية، الطوارق والعرب على وجه الخصوص، وقد توسعت مع استخدام السيارات العابرة للصحاري. ومع الوقت، حلت هذه السيارات محل الجمال وعادت طرق القوافل القديمة المهجورة إلى الخدمة، مع انتشار واسع النطاق للمنتجات المهربة في المناطق التي يكون فيها وجود الدولة محدودًا للغاية..."[1].

وإذا كان الأمر على هذه الشاكلة في مالي، فإن الفوضى الأمنية في ليبيا قد ساعدت شبكات التهريب على تطوير الأنشطة غير المشروعة والتكيف بسهولة مع الاضطرابات الجيوسياسية الداخلية وفي شبه المنطقة، فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن 75٪ من السجائر المستهلكة في ليبيا دخلت البلاد بشكل غير قانوني عبر منطقة الساحل، كما تشير ذات المصادر إلى أن تجارة السجائر في شمال إفريقيا تبلغ قيمتها أكثر من مليار دولار. أما في النيجر، فإن قيمة صادرات السجائر من هذا البلد في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت أعلى 40 مرة من قيمة صادرات الماشية[2]. ومن الواضح أن أهمية هذا الصنف من التهريب، رغم استمراره أصبحت في تراجع أمام التنامي المضطرد لأنواع التهريب الأخرى، التي تشهد إقبالا متزايدا من طرف شبكات التهريب، نظرا لمداخيلها الهائلة. لقد خلق تهريب السلع دخولا شبه ثابتة في شمال مالي والنيجر، كما وفر سلعا استهلاكية بأسعار في متناول السكان، وذلك في ظل غياب مصادر دخل بديلة من أي نوع، وهو ما يعني أنه "وإلى أن تتوفر بدائل اقتصادية عملية، فإن من شأن تضييق الخناق على التهريب مفاقمة عزلة المجتمعات المحلية عن دولها".[3]

ثالثا: التطرف العقدي

يُعد الدافع العقدي أحد أهم عوامل بروز وتجذر المعضلة الأمنية، متعددة الأوجه والأبعاد في منطقة الساحل، فمن خلال هذه" العقيدة" التي تستند في الغالب على فتاوى خاصة، صادرة عن تيار السلفية الجهادية، تسعى جماعات التطرف العنيف إلى خلق" المبرر الفكري أو المرجعية الشرعية" لارتكاب أعمال العنف في حق المسلمين وغير المسلمين، فهذا العنف "ليس فعلا جنائياً يستهدف قتل الأبرياء

---

[1] – Idem, P 8, 9

[2] – Ibid, P12, 13

[3]. ولفرام لاخر Wolfram Lacher، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، أوراق كارنيكي، الشرق الأوسط، عن مؤسسة كارنيكي للسلام الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، سبتمبر 2012، ص ص 22، 23

لإزهاق أرواحهم أو أخذ أموالهم لأسباب إجرامية بحته، بل هو فعل يقترفه أصحابه بدوافع دينية ومبررات فكرية، يسعون من ورائها إلى تجسيد قناعتهم الدينية على أرض الواقع، وهذا ما يبيّن أن الأفعال التي يقومون بها حتى وإن وصفت بأنها إرهابية، تستمد "شرعيتها الدينية ومبرراتها" من المنظومة الفكرية التي تشكل عقلياتهم وتصورهم للعلاقة بين المسلمين وبين غيرهم، وتحدد منهجهم العلمي للتغيير الحضاري الذي ينشدونه..."[1] .

ويستند معظم أعضاء هذه الجماعات في موقفهم على المفاهيم الفكرية التالية[2]:

1. القول بأن الأصل في العلاقة بين المسلمين وبين غيرهم الحرب وليس السلم
2. الفتوى بوجوب جهاد الطلب: "الهجوم على الآخر"
3. القول بأن الكافر يقاتل لكفره وليس لرد عدوانه
4. تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب
5. الفتوى بحرمة عقد صلح دائم بين المسلمين وغيرهم
6. القول بعدم عصمة دماء أموال الكفار ودمائهم
7. القول بالنسخ في التشريع الإسلامي

ويدفعنا هذا الانتشار والتقبل الظاهر للعقيدة السلفية، والجهادية منها على وجه الخصوص في منطقة الساحل إلى البحث في جذور "الشرعية الدينية لهذه الجماعات ومبرراتها"، من خلال استنطاق التاريخ الثقافي والسياسي للمنطقة. وعلى هذا الأساس، يمكن تلمّس ما يمكن اعتباره نزوعا مبكرا إلى التطرف في الفتاوى المحلية، في أجوبة المغيلي[3] على أسئلة آسكيا محمد الأول سنة 1503م، وما يهمنا في

---

[1]. محمد المهدي ولد محمد البشير، الجذور الفكرية للعنف في بعض الفتاوى الفقهية، أزمة الأمن في منطقة الساحل وانعكاساتها على بلدان المغرب العربي، مجموعة مؤلفين، صادر عن مؤسسة كونراد ادناور والمركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية، التوفيق 2004، ص 47

[2] . المرجع السابق، ص ص 49، 57

[3]. هو محمد بن عبد الكريم التلمساني (ت 909هـ)، الفقيه المتكلم الرحالة، ذو الأثر الكبير في الحياة الفكرية والاجتماعية لبلاد السودان الغربي.

يُنظر:

الطالب محمد بن أبي بكر الصديق البرتلي الولاتي، فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، معجم تراجم العلماء في موريتانيا وما يليها من مناطق الصحراء والسودان، تحقيق وتعليق عبد الودود ولد عبد الله والدكتور أحمد جمال ولد الحسن، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، 2010، ص 58

استعراض هذا "الحوار الفقهي"، الذي يعود إلى أزيد من خمسة قرون من الزمن، هو ما إذا كان لهذه الأجوبة التي جاءت على شكل فتاوى دينية، لسلطان عائدٍ لتوه من الديار المقدسة وحصل على لقب "خليفة بلاد السودان"، دور في نشأة نزعة التطرف الحالية وانتشار أعمال القتل والعنف، التي تستهدف المسلمين مثلما تستهدف غيرهم. ويدخل هذا المسعى في إطار إثارة السؤال الذي يسعى العديد من الباحثين إلى الإجابة عليه، وهو ما إذا كان للتطرف العقدي الحالي، الذي تعاني منه منطقة الساحل جذور تاريخية محلية بالفعل. فبعد عودته الشهيرة من الحجاز، وجه الحاج آسكيا محمد الأول، مجموعة من الأسئلة، تضمّنتها سبعُ "مسائل" على شكل نوازل فقهية، إلى الفقيه والعالم المغيلي. وقد سعى الآسكيا محمد الأول من خلال هذه الأسئلة إلى معرفة "رأي الشّرع" فيها، على ضوء ما اعتبره حينها تصرفات ومسلكيات شاذة وخارجة على الإسلام. وسوف نستعرض "المسائل" النوازل التي اقتضت من المغيلي تقديم فتاوى صريحة للآسكيا محمد الأول، بقتل وسبي ومصادرة ممتلكات من ينطق الشهادتيْن.

ففي "المسألة" الثانية من أصل سبعٍ، يسأل الآسكيا محمد الأول عن الحكم في سني علي[1] الذي "كان من صفته أنه ينطق بالشهادتيْن ونحوها من ألفاظ المسلمين، ولكن لا يعرف لذلك حقيقة، إنما يقول ذلك بلسانه (...) ويصوم رمضان ويتصدق كثيرا من الذبائح عند المساجد ونحوها، ومع ذلك يعبد الأصنام ويصدق الكهان ويستعين بالسحرة ونحوهم (...) ومن صفته أيضا أنه حلل دماء المسلمين وأموالهم، فيقتل من القراء والفقهاء والنساء والصبيان الرضع وغيرهم... [وكان جواب المغيلي] أن سني علي وجميع أعوانه وأتباعه وأنصاره لا شك أنهم من أظلم الظالمين الفاسقين، الذين يقطعون ما

---

[1]. و"الحقيقة أن **سني علي** قامت ضده نقمة العلماء في أيامه لأنه لم يكن ليقربهم منه، ولا يأبه لهم، وهذا ما جعل **الآسقيا محمد** يلقى منهم كل تأييد بعد ثورته على **سني علي**، أما الكتابات التي كتبها العلماء السودانيون **حول سني علي** فلا شك أنها احتوت شيئا غير يسير من المبالغة، لأنهم كانوا متأثرين فيها بالموقف الخاص الذي وقفه حيالهم **السني علي**. وهذا لا ينفي أن الرجل كان اهتمامه الأول منصبا على الفتوحات والتوسع، ولذا كان يتخذ بطانته وعترته من الفرسان والجنود، ولم يكن يأبه لغيرهم إلا نادرا، أما الأعمال الحربية والولع بالانتصارات، فهي التي كانت تأخذ النصيب الأكبر من أوقاته وجهده، ولذا لم يكن للعبادة من يومه إلا الجانب الثانوي".

يُنظر:

محمد بن عبد الكريم المُغيلي، أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، تقديم وتحقيق الأستاذ عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974، ص 36

أمر الله به أن يوصل، ويفسدون في الأرض (...) فإن كان الأمر كما ذكرتم، فهو كافر وكذلك كل من عمل بمثل عمله، بل يجب التكفير بما هو أقل من ذلك.."[1].

وفي المسألة" الثالثة"، يسأل الآسكيا محمد الأول عن الحكم في أناس" يشهدون ويقولون لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويعتقدون مع ذلك أن هناك من ينفعهم ويضرهم غير الله جل وعلا (...) [وكان جواب المغيلي] وأما القوم الذين وصفت أحوالهم فهم مشركون بلا شك.. فلا شك أن الجهاد فيهم أولى وأفضل من الكفار، الذين لا يقولون لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم... فجاهدهم بقتل رجالهم وسبي نسائهم وذراريهم ونهب أموالهم..."[2].

وفي المسألة "الرابعة"، يسأل الآسكيا محمد الأول المغيلي قائلا: "قولكم إذا كان فيه المسلمون وسلطانهم ظالم أو كبيرهم يأخذ أموالهم ظلما وعدوانا، فهل لي أن أرد عنه ذلك الظلم، ولو أدى إلى قتل الظالم... (...) [وكان جواب المغيلي] وليس من المنكر قتل الظلمة والمفسدين وأعوانهم، ولو كانوا يصلون ويصومون ويزكون ويحجون، فقاتلهم ولو قتلوا منكم كثيرا وقتلتم منهم كثيرا..."[3].

وسوف تظهر أشكالٌ أخرى من التطرف في تفسير وتطبيق الحدود، في إمارة أوتوقراطية أخرى ظهرت في المنطقة لاحقا، وهذه الإمارة هي في حقيقة الأمر امتدادٌ بشريٌ وثقافيٌ وحتى سياسيٌ لمملكة السونغاي بل ووريثها العقدي، وهي إمارة ماسينا، فقد خضع رعايا هذه الإمارة لقواعد صارمة، تترتب على مخالفتها عقوبات شديدة في مجال تطبيق حدود الشريعة الإسلامية، أشرف على تنفيذها "مجلس الأربعين الذي كان بمثابة مجلس شورى"، حيث "توصف [إمارة دينا أو مملكة ماسينا] عادة في الأدبيات التاريخية ب"أشد الأنظمة السياسية ثيوقراطية"، [فقد] وجدت شرطة خاصة تحت مسمى "الحسبة" لمراقبة المكاييل والموازين بالأسواق، وملاحقة مهربي الخمور والمسكرات بما في ذلك التبغ،

---

[1]. المرجع السابق، ص ص 35، 37، 39، 40

[2]. نفسه، ص ص 43، 45، 46

[3]. نفسه، ص ص 47، 51

حتى إن عددا من مناصري لوبو[1] انشقوا عنه، لشدة صرامته في تطبيق الشريعة الإسلامية في أقصى مظاهر الالتزام".[2]

وتُوحي الفاصلة الزمنية[3] بين بداية تطبيق المنهج المغيلي" التكفيري" على يد الآسكيا محمد الأول، والتشدد الذي طبع تعامل مجلس الأربعين مع الرعية بقيادة أحمد لوبو، بما يُشبه تجذّر التطرف الديني في الذاكرة الجمعية للنخب الدينية المحلية على الأقل، واحتفاظها بالإرث العقدي الذي رسخته فتاوى المغيلي، والأهم من كل ذلك هو توفر الحاضنة الثقافية وعوامل تقبل وانتشار وتعاطي التطرف الفكري، وما ينجم عنه من أعمال عنف وقتل وتدمير.

رابعا: الانفجار الديموغرافي

حدد معهد السلام العالمي (IPI) في تقرير له صادر سنة 2013 الانفجار الديموغرافي كأحد أهم التحديات الرئيسية، التي تواجه منطقة الساحل على المدى البعيد[4]. وقد برزت المعضلة الديموغرافية خلال العقود الأخيرة، وتجلت على شكل انفجار سكاني كبير، يحمل في طياته مآسي وأزمات منطقة الساحل، من بطالة ومجاعة وفقر وهجرة واضطرابات إثنية ونزوع إلى الجريمة ...

وتشير دراسات ديموغرافية حديثة إلى أن منطقة الساحل "تشهد نموا سكانيا لم تشهده أي منطقة أخرى من العالم، ففي غضون 20 عامًا المقبلة، وهي فترة قصيرة جدًا، من المرجح أن يتضاعف عدد سكان

---

[1] . هو **الشيخ أحمد الفلاني** مؤسس مملكة ماسينا وهو المشهور **بأحمد لبو**. وقد بدأ حركة جهادية إسلامية سنة **1231**هـ/ **1816**م انطلقت من **ماسنه** (منطقة تجمع إلى شرق مالي غرب النيجر)، فجمع حوله جيشا قويا، يدفعه عامل الدعوة إلى الإسلام و**تغذيه العصبية الفلانية**، فأسقط في البداية سلطنة فلانية تسمى آردو، ثم امتدت فتوحات جيشه غربا منتزعة جزءا من مملكة **سيكو** البمبارية".

يُنظر:

المختار بن حامد، حياة موريتانيا، حوادث السنين، أربعة قرون من تاريخ موريتانيا وجوارها، تقديم وتحقيق: د. سيد أحمد بن أحمد سالم، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية، 2011، ص 326

[2]. القاضي محمد كعت التنبكتي، تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس وذكر وقائع التكرور وعظائم الأمور وتفريق أنساب العبيد من الأحرار، دراسة وتعليق الدكتور آدم بمبا، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى 2014، ص 53

[3]. تأسست **إمارة ماسينا** سنة **1816**، بعد ما يزيد على ثلاثة قرون من قيام **مملكة السونغاي**، وكان تاريخ صدور فتاوى المغيلي سنة **1503**، مع بداية تأسيس هذه المملكة.

[4] –(IPI) Mali and the Sahel-Sahara: From Crisis Management to Sustainable Strategy, Op, Cit, P10

دول مجموعة الخمس في الساحل (بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، النيجر والتشاد)، وهو ما يعني أن عدد سكان هذه الدول سيقفز من 80 إلى 160 مليون شخص في سنة 2040"[1].

وتذهب دراسة أخرى، تضيف دولة السنغال لدول الساحل الخمس إلى أن" بلدان الساحل الستة تنحوا في اتجاه زيادة عدد سكانها من 89 مليون نسمة في سنة 2015، إلى 240 مليون نسمة في سنة 2050، ثم 540 مليون نسمة في سنة 2100، وبحلول هذا التاريخ، سيزيد عدد سكان النيجر وحدها على 200 مليون نسمة، مقابل 15 مليون اليوم"[2]. ورغم أن هذا "الانفجار الديموغرافي" الذي بدأت ملامحه تلوح في الأفق بالفعل، ليس هو السبب المباشر في الأزمات متعددة الأبعاد التي تشهدها منطقة الساحل والصحراء حاليا، إلا أنه أصبح من أهم عوامل ترسيخ وديمومة هذه الأزمات، والأخطر من كل ذلك هو أن هذه الأزمات تحولت إلى معضلات بنيوية، اجتماعية واقتصادية وحتى مناخية.

ويمكن تلمس الآثار الناجمة أو المصاحبة لظاهرة" الانفجار السكاني"، من حيث علاقتها بانتشار التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل والصحراء من خلال تفاقم أزمة البطالة، خاصة في صفوف الشباب الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان هذه الدول، وقد أدى هذا الواقع المزمن إلى أن تصبح "بطالة الشباب هي المحرك الرئيسي للإرهاب، إذ يخلص بنك التنمية الأفريقي الذي أعد دراسة عن بطالة الشباب في 24 دولة نامية على مدى 30 سنة، إلى أن هذا العامل الاقتصادي يلعب دورًا مهمًا في خطر عدم الاستقرار السياسي لأي دولة.."[3].

خامسا: التدهور المناخي والأزمات الانسانية

أشار التقرير الاستراتيجي لمركز الجزيرة للدراسات لسنتي 2022-2023، إلى أن" أنحاء كثيرة في إفريقيا شهدت خلال العام 2022 ارتفاعا ملحوظا في درجات الحرارة، واتساعا لرقعة الجفاف، وتغيرا في أنماط هطول الأمطار، وزيادة في وتيرة تقلب المناخ. حدث ذلك رغم أن إفريقيا لا تساهم إلا بنسبة 3% من إجمالي انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون العالمية، مع أنها تمثل نحو 17% من سكان العالم. ويؤكد الدمار الواسع الذي رافق موجة الفيضانات لعدة أشهر، خطورة الآثار الاقتصادية

---

[1]- المزيد من المعلومات على موقع **THE CONVERSATION.COM**، 2018 07 02 9h54، الرابط التالي:
https://theconversation.com/le-sahel-au-defi-de-son-peuplement-99111

[2]. المزيد من المعلومات في مقال على موقع صحيفة **Le Monde** الفرنسية، 16/01/2017، على الرابط التالي:
https://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/01/16/le-sahel-est-une-bombe demographique_5063147_3212.html

[3]. المزيد من المعلومات على موقع worldpolicy.org، 15/08/2017، الرابط التالي:
https://worldpolicy.org/2017/08/15/youth-unemployment-and-the-fight-against-terrorism-in-west-africa/

والاجتماعية والبيئية لتغير المناخ وزيادة الظواهر الجوية المتطرفة على الشعوب الإفريقية"[1] وتعاني دول الساحل على وجه الخصوص من أزمات إنسانية خطيرة بسبب هذه التقلبات المناخية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على شعوب المنطقة ويساهم في تفاقم الأزمات الاجتماعية والسياسية، ويلقي بظلاله القاتمة على الأوضاع الأمنية، ف" في هذه المنطقة من إفريقيا، يمكن أن تنشأ الجريمة المنظمة من العديد من العوامل، خاصة الكوارث الطبيعية والمصائب الأخرى الناجمة عن المناخ، مثل الفيضانات، التلوث، ارتفاع درجات الحرارة، الجفاف، التصحر، فهذه الأحداث الطبيعية المدمرة قد تصبح مصدرا للأعمال الإجرامية، لأنها تجعل السكان في حالة عوز وتبعية، وفي الغالب، تستغل الجماعات الإجرامية حالة الفوضى التي يعيشها السكان ضحايا الكوارث لممارسة نشاطاتها."[2] ف" وفقًا لتقرير التهديد البيئي ETR[3] الصادر عن IEP[4]، فإن مخاطر المياه هي أخطر تهديد كارثي بالنسبة لست دول في منطقة الساحل، تليها مخاطر الغذاء في ثلاثة بلدان، وتعد منطقة الساحل موطنا لأعلى تركيز في العالم من البلدان ذات النقاط الساخنة، وهذه البلدان هي الأكثر عرضة للانهيار عند تعرضها لمزيد من الصدمات."(....) مما يعني أن لديها مستويات منخفضة من المرونة ودرجة عالية أو عالية للغاية من التهديدات الكارثية"[5]. ويبدو أن معضلة نقص المياه ستتحول إلى عنوان للأزمة الإيكولوجية المتفاقمة في منطقة الساحل والصحراء عموما، وهو ما يفتح الباب أمام نشوب الصراعات على المصادر القليلة الآخذة في النفاذ، ويوفر فرصة إضافية للحركات المتطرفة لمزيد من التحكم في مصادر الحياة بالنسبة للسكان المحليين، ذلك أن "نقص المياه أو المخاوف بشأن النفاذ إليها أو المشكلات المتعلقة بنوعيتها وكميتها، كلها تساهم في خلق الظروف التي تنمو وتزدهر فيها الجماعات الإرهابية، كما يمكن استخدام المياه كأداة إكراه، تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن المائي، بحيث يمكن لمن لديهم إمكانية الوصول إلى المياه أو شن الحرب، استخدامها كأداة للتجنيد... فحوادث العنف المسجلة في منطقة الساحل تقترب من نقاط المياه، مما يعني أن علاقة تربط نشوب النزاعات المسلحة وندرة المياه في المنطقة... "[6].

---

[1] . سيد أحمد ولد أمير، التقرير الاستراتيجي 2022-2023، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، يناير 2023، ص 90

[2] – Mamadou Mouth Ban, Op, Cit, P 51, 52

[3]. مختصر لتسمية مؤشر التهديد البيئي

[4]. مختصر لتسمية معهد الدراسات السياسية في باريز

[5] – Global Terrorism Index 2022, Op, Cit, P 52

[6] –Idem, P 53

ويبدو أن نقص المياه والغذاء تحول مع تفاقم الأزمات الإنسانية الناجمة عن التدهور البيئي إلى وسيلة للاكتتاب، وأداة فعالة لإكراه السكان المحليين على تأمين احتياجات الجماعات المسلحة، المسيطرة والمتصرفة عادة في مصادر المياه والغذاء، من العنصر البشري الذي تحتاجه هذه الحركات وتوفير المجندين، فالتجنيد مقابل الغذاء، غدا القاعدة المعمول بها في الكثير من مناطق الساحل[1].

سادسا: النزعات الانفصالية

تشكل الدولة الفاشلة أو الهشة عادة إطارا مناسبا لتفريخ النزعات الانفصالية، خاصة منها ذات الطابع العرقي. وقد لوحظ مؤخرا في بعض دول منطقة الساحل ظهور ما يمكن تسميته ب" وعي عرقي" أو "نزعة العودة إلى الأصول"، وهي ظاهرة تتجسد عادة في النزوع المتنامي نحو الاعتزاز بالهوية العرقية لدى بعض المجموعات المحلية في المنطقة، وإن كان الأصل في ذلك هو غياب أو ترهل جهاز الدولة الذي يفترض أن يشكل إطارا سياسيا وقانونيا عاما، يضمن حق المواطنة لجميع الأفراد من مختلف العرقيات.

وقد ثبت من خلال استقراء التجارب السياسية لمعظم الدول الإفريقية ما بعد الاستقلال، أن القبيلة والعرق شكلا عاملي هشاشة للدولة في منطقة الساحل على وجه الخصوص، ف"التاريخ السياسي لإفريقيا ما بعد الاستعمار، ينزع إلى تأكيد ترسيخ أطر الحشد والتجمع التي يتطلبها البحث عن هويات "قبلية" أو "عرقية"، وإن كانت هذه الأخيرة تتداخل وتشمل أحيانا عوامل أخرى في الحقل السياسي: الدين، اللغة الرسمية، "الاتصالات" الاقتصادية والسياسية الخارجية."[2] وبغض النظر عن مدى اتفاق الباحثين حول الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة، إلا أنها لا تأخذ أبعادها الخطيرة في الغالب إلا عندما تتدثر بلبوس الفكر المتطرف وتتبناها الجماعات المتشددة، وهو ما يشكل خطرا على وحدة الدول القائمة وعلى التعايش السلمي بين المذاهب والإثنيات المختلفة، فالمناطق التي تنشط فيها هذه المجموعات تقطنها أغلبية، تنتمي لنفس المجموعات العرقية لقادة الحركات الانفصالية، وهي مناطق في الغالب تتميز بغياب الدولة وانتشار الأمية والفقر. ضف إلى ذلك أن نمط النظام السياسي" المستورد" و" الغريب"، غدا في الكثير من الحالات سببا في القطيعة بين الدولة والمواطنين، بل وعامل ضعف وتفكك للدولة الوطنية، ليس في الأطراف فحسب وإنما في المركز أيضا، ف" في هذه البلدان التي تكون فيها الدولة أساسا بمثابة نبتة خارجية، موروثة عن الاستعمار، فإن الجهاز المركزي

---

[1] – Ibid, P 54

[2] . عبد الودود ولد الشيخ، القبيلة والدولة في إفريقيا، ترجمة محمد بابا ولد اشفغ، سلسلة أوراق الجزيرة رقم 32، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى 2013، ص 86

للسلطة لا يكون عامل هيمنة طبقية يأتي لإقرارها وشرعنتها، بقدر ما هو عامل إنشاء وترقية للكتل التوسعية التي تولد من رحمه، وقد عمقت الدولة الاستعمارية بشكل متسارع الفجوات بين الحكام والمحكومين، بإدخالها أدوات بيروقراطية مركزية، مزودة بوسائل قمعية تكنلوجية وتنظيمية، لا وجه للمقارنة بينها وبين وسائل السلطات المحلية القديمة."[1]

سابعا: العجز التنموي وغياب الدولة

أصبح غياب الحكامة الرشيدة اليوم من أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي والوهن الاقتصادي في غالبية بلدان الساحل والصحراء، نظرا للانعكاس المباشر لفشل السياسات التنموية على الأوضاع العامة للبلد. وقد أدى هذا الفشل التنموي المزمن إلى غياب الدولة عن مناطق واسعة من أراضيها، أو تأخرها في توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، خاصة في المناطق النائية، البعيدة عن العواصم والمراكز الحضرية التي توفر فرص العمل ومختلف أنواع الخدمات، وهو ما يفتح المجال واسعا أمام المهربين والجماعات المتطرفة لممارسة مختلف أنواع النشاطات غير القانونية، ف"في المناطق المعروفة أكثر بممارسة تهريب المخدرات في منطقة الساحل، تسود فكرة أن المهربين يسعون لاستغلال المناطق الخارجة عن القانون، والمناطق التي غابت عنها الدولة لممارسة نشاطاتهم."[2] وغياب الدولة هو في حقيقة الأمر "يعني غياب القوة العمومية (الجيش، الشرطة، الدرك، الإدارة...) وبصفة عامة، فإن الجماعات الإرهابية تنتشر في المناطق التي لا يوجد بها قانون"[3]. وقد قادت هذه الوضعية الخطيرة الناجمة عن غياب الدولة إلى ظهور مجموعات الدفاع الذاتي، حيث بادر السكان المحليون في الكثير من بلدان الساحل إلى" اتخاذ إجراءات للدفاع عن أنفسهم من خلال إنشاء ميليشيات محلية، مما أدى إلى اتساع دائرة العنف، وبروز ظاهرة التنازع على السيطرة على الإقليم بين الجهات الحكومية وغير الحكومية. .."[4].

وقد أدى غياب الدولة بالفعل إلى إحياء النزعات العشائرية والقبيلة من مرقدها القديم، وأصبحت هذه البنى الاجتماعية البدائية مقصدا للفرد في المناطق النائية البعيدة من السلطة المركزية، حيث تحول من مواطن إلى عضو منضبط ومنتظم في كيان قبلي يوفر له الأمان، ويقدم له الخدمات الأساسية من أمن وغذاء وصحة.

---

[1] . نفسه، ص 82

[2] –Peter Tinti, Op, Cit, P12

[3] – Mamadou Mouth Ban, Op, Cit, P 39

[4]– Global Terrorism Index 2022, Op, Cit, P 54

لكن عجز هذه البنى الاجتماعية التقليدية عن توفير مثل هذه الخدمات لأفرادها، في ظل انتشار الفقر والعوز في العديد من بلدان الساحل، لا بد أن يفتح المجال أمام جهات أخرى وكيانات موازية للتدخل وملأ الفراغ الناجم عن غياب الدولة وعجز القبيلة أو العشيرة، وهذه الكيانات هي الحركات المتطرفة وجماعات الجريمة المنظمة، التي تحرص في الكثير من الحالات إلى توجيه جزء من مداخيلها المتأتية من نشاطاتها الخارجة على القانون، لتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين، بل إن هذا الاستثمار قد يوجه بالإضافة إلى ذلك إلى بناء المساجد وتمويل الأنشطة الدينية والدعوية. ويُضاف إلى العوامل المذكورة آنفا تدني المستوى التعليمي، حيث تعاني مناطق شاسعة من دول الساحل، خاصة الأطراف أين تتواجد الأقليات الإثنية من تدني نسبة التمدرس، وهي معضلة بنيوية، يبدو أن معظم بلدان المنطقة تواجه تبعاتها حتى الآن، وهو ما يعكس مستويات منخفضة من رأس المال البشري الماهر الذي يرمز إلى "مستوى الجهد الذي تبذله المجتمعات في سبيل تعليم المواطنين وتعزيز تنمية المعرفة، وبالتالي تحسين الإنتاجية الاقتصادية، ورعاية الشباب، والمشاركة السياسية ورأس المال الاجتماعي. وبسبب غياب رأس المال البشري الماهر في منطقة الساحل، أصبح الأفراد بحاجة إلى البحث عن طرق لإعالة أنفسهم وأسرهم"[1].

ويتهيأ أن المشاكل والأزمات الراهنة التي تعصف بالدول الإفريقية عموما، وبلدان الساحل والصحراء على وجه الخصوص في جانب كبير منها مرتبطة بمخلفات الاستعمار، والظروف التي حصلت فيها هذه الدول على استقلالها، ذلك "أن السياسات الاستعمارية التي خلقت كيان الدولة في منطقة الساحل بعيدا عن المعطيات البشرية الموضوعية التي تراعي التجانس الثقافي البشري والعرقي، ومعطيات الجغرافيا من حيث الموارد وإمكانية استغلالها، جعلت الدول الإفريقية عموما وبلدان منطقة الساحل خصوصا تبرز إلى الوجود ككيانات مصطنعة، تعاني كثيرا من المشاكل البنيوية، مما حال دون اندماجها وتطورها خلال العقود الماضية وجعلها عرضة لعدم الاستقرار وتلاحق الأزمات، ومع الزمن تفاقمت تلك الأزمات حتى أصبحت تهدد كياناتها..."[2]. تُضاف إلى ذلك الجغرافيا القاتلة التي تعاني منها الضفة الجنوبية للصحراء الإفريقية الكبرى، حيث تقع معظم بلدان الساحل، وتشكل هذه المنطقة فضاء قاحلا يفتقر إلى أبسط مقومات الحياة، لكن يبدو أن هذه الخصوصية الإيكولوجية الطاردة، قد

---

[1] – Idem, P56

[2]. ديدي ولد السالك، أزمة الأمن في منطقة الساحل وانعكاساتها على بلدان المغرب العربي، مجموعة مؤلفين، صادر عن مؤسسة كونراد ادناور والمركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية، التوفيق 2004، ص ص 10، 11، 12

تحولت إلى عنصر جذب لجماعات التطرف العنيف وشبكات الجريمة المنظمة، حيث غدا هذا الفضاء الصحراوي ملاذا آمنا، يضمن لهذه الجماعات عدم الملاحقة ويوفر لها حاضنة طبيعية وحتى بشرية. وقد ساهم فشل السياسات الأمنية لدول الساحل في هذا "الاستيطان" الجديد، فرغم الوسائل البشرية والمادية الكبيرة والدعم الدولي القوي، ماليا وأمنيا واستخباراتيا، إلا أن معظم دول الساحل قد فشلت، وإن بنسب متفاوتة في مواجهة التهديد المسلح للتنظيمات المتطرفة، باستثناء موريتانيا التي لم تشهد أي عملية إرهابية على أراضيها منذ سنة 2011.

ويمكن القول إن تأثير وتعاضد كل هذه العوامل، قد خلق الظروف الموضوعية لتجذر المعضلة الأمنية وتداعياتها المدمرة في عموم منطقة الساحل، ولاحقا دول خليج غينيا الشاطئية، لكن عوامل ازدهار ما يطلق عليه بعض الخبراء" اقتصاد الجريمة" منها خاصة، وبسبب المداخيل الهائلة المتأتية من هذه النشاطات الاقتصادية، قد ساهمت في تشكل ملامح مقاربة موحدة، أرست بالفعل دعائم شبكة أمان لوجستية وأمنية لجماعات الجريمة المنظمة في المنطقة، تضمن توفير المؤونة والسلاح والأموال لجماعات التطرف العنيف.